



المشاركين بجلسات الصالون الليبي للحوار الوطني من اليمين إلى اليسار:
الإعلامي محمد الأسطى مدير الندوة، د. يوسف جلاله وزير الدولة لشؤون المهجرين والنازحين والمخفيين قسراً، د. بداد قنصوة وزير الحكم المحلي،
د. خالد غلام المستشار الاعلامي لرئيس المجلس الرئاسي، د. سلام أبوخزام أمين عام حركة مبدأ والأمين العام المساعد للاتحاد العالمي للجاليات الليبية سند.

الصالون الليبي للحوار الوطني يستأنف جلسات الحلقة التاسعة
ويتناول قضايا المهجرين والمخفيين قسراً والسجناء الليبيين في الخارج، ويسجل مطالبة
لحكومة الوفاق بضرورة الكشف عن مصير الإمام موسى الصدر ورفيقه.

طرابلس 9 سبتمبر 2018 - متابعة: أمينة القمودي.

بتنظيم من المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، وبرعاية اعلامية من قناة ليبيا الوطنية استأنف الصالون الليبي الحلقة التاسعة من حلقاته بعنوان (التهدير القسري لليبيين في الداخل والخارج، إلى متى؟) بفندق كورنثيا وسط العاصمة الليبية طرابلس، والذي تشرف على تنظمه دورياً مرة كل شهر إدارة الإعلام ودعم حوار المجتمع التابعة لحكومة الوفاق الوطني، واستضاف الصالون على منصة الحوار الوطني بدعوة موجهة من رئيس المجلس الرئاسي (السيد فائز السراج) لكل من الدكتور يوسف أبو بكر جلاله وزير الدولة المفوض بملف المهجرين والنازحين والمخفيين قسراً بحكومة الوفاق الوطني، الدكتور بداد قنصوة وزير الحكم المحلي بحكومة الوفاق الوطني، والدكتور سلام أبوخزام بصفته أمين عام حركة المجتمع المدني الديمقراطي مبدأ (مؤسسة إجتماع سياسي مرخصة ومسجلة بليبيا)، وأيضاً بصفته الأمين العام المساعد للاتحاد العالمي للجاليات الليبية سند (منظمة دولية مرخصة ومسجلة بالمملكة المتحدة)، والدكتور خالد غلام عضو هيئة تدريس الاتصال وفنون الاعلام ورئيس المختبر الاعلامي بكلية الاعلام بجامعة طرابلس، وعدد من أساتذة الجامعات ونخبة من المختصين، والخبراء في الشؤون السياسية، والاقتصادية، والحقوقية، والذين كان أبرزهم السيد سالم مادي عضو المجلس الأعلى للدولة، والسيد الطاهر البدوي عضو اللجنة الوطنية للمصالحة، والسيد كلاوديو كوردوني مدير قسم حقوق الانسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون ببعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والعقيد منير

بلال رئيس جهاز الأمن المركزي لطرابلس، والسيد محمد الفيتوري آمر فرقة أمن المجلس الرئاسي، والسيد رئيس جامعة طرابلس، والسيد مدير عام هيئة الصحافة والاعلام، وعدد من قيادات منظمات المجتمع المدني، وعدد من الإعلاميين البارزين محلياً ودولياً.



صورة جماعية لتشاركين والعضور بلغاليات الصالون الليبي للحوار الوطني يتوسطهم عضو المجلس الاعلى للدولة ومدوب بعثة الامم المتحدة لعم في ليبيا وتليف من التقيادات الحقوقية والسياسية والاجتماعية والعسكرية

الصالون الذي استمر لأكثر من أربعة ساعات تخلله النقاش الجاد والهادف بمنظور وطني من قبل الضيوف الذي وضعوا الحضور في صورة الجهود التي تبذل لإستئناف تدابير العدالة الانتقالية والمصالحة وما يتعلق بها من كشف للحقائق وضمان عودة المهجرين وكشف مصير المخفيين قسراً ومتابعة شؤون السجناء الليبيين في دول الجوار والمحيط العربي، والصعوبات التي تعيق هذه الآمال والتحديات التي تواجهها.

حيث تناول المتحاورين في جلسات الحوار التي نقلتها ليبيا الوطنية القناة الرسمية للدولة وقائعها على المباشر، العديد من النقاط التي كانت حسب مراقبون غاية في الأهمية وجدية الطرح خاصة ما جاء منها عبر مشاركة الدكتور سلام أبوخزام الذي قدم عرضاً شاملاً لعمل الاتحاد العالمي للجاليات الليبية سند في كلمة نجح من خلالها في عرض مقاربات رصينة مستندة على ضرورة الفصل والفرز الدقيق بين ما هو سياسي وما هو حقوقي، حيث أكد أنه لا يمكن المساومة على الرأي الوطني أو تجاوزه خاصة ما يندرج ضمن المطالبة بتحقيق العدالة الانتقالية، كما صرح بضرورة (مراعاة تدابير العدالة الملزمة للحكومة طبقاً للتشريعات المحلية والدولية في الخصوص)، وفي سياق الدفاع عن حقوق المهجرين والمخفيين قسراً في الداخل والسجناء الليبيين في الخارج صرح الدكتور سلام بأن الحقوق لا تتجزأ وعليه فإنه وبصفته يشدد على المطالبة بضرورة الكشف عن مصير المناضل اللبناني الامام موسى الصدر ورفيقه مشيراً الى أنه لا يمكن اقتناص الحقوق حسب المجاز، فإذا كنا نحن الليبيين نطالب بالكشف عن مصير كل أبنائنا من ضحايا الانتهاك الجسيم لحقوق الانسان في ليبيا فمن باب أولى أن نراعي حاجة نوي ضحايا الأجانب بنفس القدر من الحماس والإنصاف، كما أنه من غير اللائق السكوت على الجرائم



من اليسار إلى اليمين
السيد كمال الدين جويش وزير الأمن والعدل الليبي ومحمد بن عبد الحميد بن عبد الحميد
رئيس المجلس الأعلى للقضاء الليبي، 2016

من هذا النوع التي تطال ذمة وسمعت الليبيين جميعاً، وهو ما يوجب الجدية في الكشف من ملابسات القضايا الغامضة من هذا النوع، وطالب الحكومة بضرورة العمل على كشف مصير من كان ضيفاً علينا حينها، والتضامن مع أسر الضحايا جميعاً ليبيين وغير ليبيين، كما أشار أن هذه القضايا لا تسقط بالتقادم وحري بنا نحن الليبيين أن نساهم بجدية في الكشف عن مصير كل المخفيين قسراً ومعرفة الملابسات وتحديد المسؤولية حول كل القضايا المطروحة، كما أنه أكد أن بعض الدول الإقليمية تسعى بشكل دائم الى تآزيم الموقف الليبي الراهن عبر استمرار دعمها لجماعات العنف والتطرف سواء الراديكالية الدينية أو حتى تلك التي تدعي انتهاج منهج ثوري هو أبعد ما يكون عن التمتع بأدنى حس من المسؤولية الوطنية، كما أشار في معرض حديثه إلى مسؤولية الحكومة في بناء الأمن والإستقرار وتقديم الضمانات اللازمة

لإستئناف عودة المهجرين باعتباره أولوية قصوى للسيطرة على الانفلات الذي طال اختطاف كل من يتجرأ على مواجهة تلك الطغم الارهابية (على رأسها صراحة الجماعات الوهابية).

كما قدم الدكتور يوسف جلاله وزير الدولة المفوض لشؤون المهجرين والنازحين عرضاً شاملاً لعمله في هذا الصدد الذي بدأ منذ العام 2016 عقب إنشاء المجلس الوطني للمصالحة ولجنة متابعة شؤون المهجرين والنازحين بعضوية المستشار السياسي لرئيس المجلس الرئاسي، كما أشار أنه عندما توجه الليبيون لصناديق الاقتراع، لبناء الدولة في انتخاب أعضاء المؤتمر الوطني العام، مشيراً الى أن المردود لم يكن في مستوى توقعات الشارع الليبي وأكد على مسؤولية الحكومات المتعاقبة تحت ولاية المؤتمر الوطني العام عن تآزيم الملفات العالقة وأنها كانت تفتقر الى الحد الأدنى من الخبرة والجدية لتقديم المعالجات الناجعة، منوهاً بأهمية الانتخابات المرتقبة باعتبارها مدخلاً لبناء قواعد سليمة للتداول السلمي على السلطة، وأكد جاهزية الحكومة لإجراء الانتخابات في الموعد المحدد من خلال الدوائر الانتخابية للدورة القادمة، كما أشاد بنتائج تحديث سجل الناخبين الذي انطلق نهاية العام الماضي لتجاوزه الانقسام السياسي.

فيما أكد السيد بداد قنصوة وزير الحكم المحلي بحكومة الوفاق الوطني بأن المقاربات الرصينة لتناول هذه الملفات تحتاج إلى بيئة تشريعية وأمنية صارمة، وأن المجلس الرئاسي ومجلس النواب يعولان على قانون الاستفتاء الذي سيمنح الفرصة للشعب الليبي لاعتماد دستوره، تمهيداً للانتخابات، موضحاً بأن الانتخابات هي الفيصل لحل الخلاف السياسي، والوصول بليبيا إلى بر الأمان.



أما الدكتور خالد غلام، فقال أن هذه المرحلة تشوبها الكثير من المخاوف بسبب التأخير في التصويت على قانون الاستفتاء، وطالب مجلس النواب بالاجتماع على كلمة سواء ليضع مصلحة ليبيا نصب أعينه خلال هذه المرحلة العصبية التي تعيشها منذ سنوات إذا كان هناك نية صادقة لحل الأزمة الليبية التي طال أمدها، كما أشار إلى دور مؤسسات المجتمع المدني في تقديم الاسناد اللازم لإنجاح جهود العدالة الانتقالية والمصالحة في البلاد، ودور وسائل الإعلام لتوعية المواطنين بمدى انعكاس ملف المهجرين والمخفيين قسراً وتداعياتهما على كل الأصعدة بما فيها الاقتصادية، خاصة في مواجهة سيطرة الميليشيات على أغلب المؤسسات الحكومية الخدمية والاعلامية وأشار إلى أن (الاعلام الليبي نفسه بات مهجراً).



كما فتح المجال للحضور لطرح الأسئلة عن الخطوات التي اتخذتها الحكومة ودور مجلس النواب لحلحلة الملفات العالقة والتي من شأنها تعزيز قدرة الحكومة والمحافظة على وحدة ليبيا، ودعم فرص المصالحة الوطنية وضمان عودة المهجرين والكشف عن مصير المخفيين قسراً، كانت جلسة الصالون من تقديم المذيع الشاب محمد الاسطى أحد طلبة كلية الفنون والإعلام، هذا وسيتم بث تسجيل لفعاليات الصالون الليبي للحوار الوطني، خلال منتصف الشهر الجاري، في عدد من القنوات الفضائية الليبية.